

## اختير ضمن أفضل أربعة مشروعات في العالم تكافح الفقر والبطالة

# مشروع الأشغال العامة ينفذ ١٢٠٠ مشروع في مرحلته الثالثة حتى ٢٠١٠م

■ نفذ مشروع الأشغال العامة في مرحلته الأولى والثانية ١٩٠٠ مشروع إنمائي وخدمي في مختلف محافظات الجمهورية في قطاعات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والطرق والرصف وتحسين المدن الأثرية والزراعة والشؤون الاجتماعية والتدريب المهني. والتي استفاد منها حوالي ٩.٦ مليون نسمة ذكوراً وإناثاً.  
وأشار كتاب صدر أخيراً عن المشروع بعنوان "مشروع الأشغال العامة.. عطاء متجدد وتنمية بلا حدود" حصلت "الميثاق" على نسخة منه - إلى أن هذه المشاريع استهدفت المناطق النائية والمحتاجة في جميع محافظات الجمهورية، وخاصة تلك المناطق الأشد تضرباً بالفقر والأكثر سكاناً بالفقر الذين لم تصلهم خدمات الحكومة أو أية جهات أخرى.

### جمال مجاهد / كتب

#### نجاح كبير

وقال دولة الأخ عبد القادر باجمال رئيس الوزراء في افتتاحية الكتاب إن المشاريع الإنشائية والخدمية التي نفذها وينفذها مشروع الأشغال العامة قد أفرست السهول والجبال في المناطق المنية النائية والمحتاجة. وقد بلغ عدد هذه المشاريع في المرحلة الأولى ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ حوالي ٤٣٥ مشروعاً، وفي المرحلة الثانية ١٩٩٩ - ٢٠٠٤ حوالي ١٤٦٥ مشروعاً وفي المرحلة الثالثة الحالية ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ فقد وصل عدد المشاريع المنفذة والتي ما زالت تحت التنفيذ والخطط لتنفيذها خلال الشهور القادمة إلى حوالي ١٢٠٠ مشروعاً. وأكد باجمال أن هذه المشاريع تميزت بجودتها وتوقيتها من خلال مقاييس عالمية مدروسة، وهو ما أكدته فرق تقييم البنك الدولي وبعض الدول المانحة. وهذا ما يجعلنا نشعر بالفخر والإعتراف لما حققه المشروع من نجاحات كبيرة في عهد الرئيس القائد على عبدالله صالح.

وأوضح رئيس الوزراء أن الحكومة تمكنت من إنشاء مشروع الأشغال العامة في العام ١٩٩٦ ضمن شبكة الأمان الاجتماعي بالتعاون مع البنك الدولي لمعالجة الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية، وكان إنشاء المشروع بمثابة رهان حقيقي مع بعض الأوساط السياسية التي تنبأت له بالفشل. وتابع "ولكننا اليوم وبعد مضي أحد عشر عاماً من إنشاء المشروع اثبتنا وأكدنا للجميع أننا لم ولن نخسر الرهان لأن المشروع الذي إنشأته الحكومة لمعالجة الفقر والبطالة اثبت نجاحه الكبير باختياره من قبل البنك الدولي في الـ ٢٤ من مايو الماضي ضمن أفضل أربعة مشروعات على سطح الكرة الأرضية من بين آلاف المشروعات التي يدعمها ويمولها البنك الدولي لمخافة الفقر والبطالة".

#### مشاريع البنى التحتية

وأوضح الأخ عبد الكريم إسماعيل الأريحي رئيس لجنة تسيير مشروع الأشغال العامة أن المشروع حقق منذ إنشائه وحتى اليوم إنجازات مهمة على طريقتي النهضة التنموية الحديثة التي يقود مسيرتها فخامة الأخ على عبدالله صالح رئيس الجمهورية. وقال الأريحي "ما لا شك فيه أن إنجازات المشروع عززت من دور توجه الدولة في توفير مشاريع البنى التحتية في أهم القطاعات التي تفقرها البلاد. وتعد إنجازات مشروع الأشغال العامة التي وصلت إلى مديريات وعزل وقرى الجمهورية أقوى دلالة على ما حققه المشروع في مرحلته الأولى والثانية والمرحلة الثالثة التي ما زالت في عامها الثاني ٢٠٠٥ - ٢٠١٠. وأشار الوزير الأريحي إلى ما قدمه المشروع من مشاريع إنمائية وخدمية عانت المناطق النائية والفقرية في معظم مناطق اليمن أن لم تكن كل المناطق البنيوية في السهول والجبال أو في الصحاري والواديان."

#### كفاءة عالية

وقال المهندس سعيد عبده أحمد مدير عام مشروع الأشغال العامة إنه ليس جديداً أن نتحدث عن النجاحات الكبيرة التي تحققت عبر مسيرة المشروع منذ إنشائه قبل حوالي عشر سنوات. وليس جديداً أيضاً الحديث عن مستويات النجاح العالية التي أحرزها المشروع على أرض الواقع وبرزت عبر عمليات التقييم

## المشروع نفذ ١٩٠٠ مشروع إنمائي وخدمي في مختلف المحافظات

■ ١٢,٦ مليون مستفيد من مشروع

الأشغال العامة منذ إنشائه عام ١٩٩٦م

الشفاف وعلى أسس عالية من الشفافية والنجدة. إلى جانب الإعداد المسبق للانظمة واللوائح المنخفضة لأعمال المشروع وتطويرها مثل

لائحة خدمة العاملين ولائحة الإجراءات ونظام المعلومات الإدارية والمالية ونظام المعلومات الجغرافية.

#### قطاعات مختلفة

وقد بلغ عدد المشاريع المنفذة للمرحلة الثالثة من المشروع حتى عام ٢٠٠٦ حوالي ١٦٩ مشروعاً بتكلفة إجمالية ٤٣,٣٦٩,٥٢٠ دولاراً. وتوزعت هذه المشاريع على قطاعات التعليم ٨٢ مشروعاً، والزراعة ٣٦ مشروعاً، والصحة ٢٠ مشروعاً، والمياه ١٨ مشروعاً، والرصف ٨ مشاريع، ومشروعان للشؤون الاجتماعية، ومشروع للرصف الصحي، ومشروعان في قطاعات أخرى.

أما المشاريع تحت التنفيذ للمرحلة الثالثة حتى عام ٢٠٠٦ فقد بلغ عددها ٣١٩ مشروعاً بتكلفة إجمالية ٤٣٣,٩٢,٤٣٣ دولاراً، وتوزعت هذه المشاريع على قطاعات التعليم ١٧٩ مشروعاً، والزراعة ٧٢ مشروعاً، والرصف ١٢ مشروعاً، والصحة ٨ مشاريع، وأربعة مشاريع في قطاعات أخرى.

وقدر عدد المشاريع تحت إجراءات المناقصة للمرحلة الثالثة حتى عام ٢٠٠٦ بحوالي ١٩٣ مشروعاً بتكلفة إجمالية ١٥,٨٥٨,٩٠٧ دولاراً، وتوزعت هذه المشاريع على قطاعات التعليم ٩٥ مشروعاً، والزراعة ٤٦ مشروعاً، والمياه ١٧ مشروعاً، والرصف ١٤ مشروعاً، والصحة ١٣ مشروعاً، والرصف الصحي ٣ مشاريع، بالإضافة إلى مشروع للشؤون الاجتماعية، وأربعة مشاريع في قطاعات أخرى. وأوضح الكتاب السابق أن عدد المستفيدين من المرحلة الثالثة لمشروع الأشغال العامة بلغ ٣,١٥٦,٥٨١، منهم ١,٦٨٦,٥٧٢ ذكوراً،



الدولي بواشنطن وحضره رئيس ومسؤولو البنك وعدد من المعنيين أعلنت المجموعة المستقلة للتقييم بالبنك عن فوز مشروع الأشغال العامة إلى جانب ثلاثة مشاريع في كينيا واليابان. وقد تم اختيار للمشروع لحسن نوعية جودة المشاريع التي ينفذها في عموم محافظات الجمهورية، واعتمادها على مواصفات ومقاييس عالمية مدروسة مكنته من تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها، والتي كان لها أثر كبير في نجاح برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية.

وقد أصبح لدى المشروع خبرة تراكمية من المرحلتين الأولى والثانية للقيام بأعمال في إطار مهام ومسؤولياته، حيث استفادت وحدة إدارة المشروع من خبرة كوادرها وتجربتها الإدارية والمالية التي اكتسبتها خلال السنوات الماضية. ونظراً لما حققته إدارة المشروع من إنجازات في جميع محافظات الجمهورية فقد حظيت بتأييد ودعم داخلي وخارجي، وهذا ما يؤكد حجم التمويل في المرحلة الثالثة الذي يبلغ ١٥٤ مليوناً و١٦٥ ألف دولار، منه ١٣٨,٧ مليون دولار مساهمة من جهات مانحة، و ١٥ مليوناً و٤٣٣ ألف دولار مساهمة المجتمع في المشاريع التي تشمل مختلف القطاعات.

وقال الكتاب إن مشروع الأشغال العامة اثبت منذ إنشائه أنه من العناصر الفاعلة في مواجهة الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية من خلال إنجاز المشروعات الإنمائية في سهول وجبال ومديريات وعزل اليمن وخاصة في المناطق النائية والمحتاجة. وقد عولت الحكومة على المشروع المساعدة في ردم الفجوة التي أحدثتها برنامج الإصلاحات الاقتصادية باعتباره من الوسائل المهمة في معالجة أحواء الفقر والبطالة، واعتبرته مشروع العطاء التنموي المنجد، وأصبح أحد معالم العملية التنموية في اليمن حيث تمكنت وحدة إدارة المشروع من توفير الخدمات الأساسية في مجالات عدة أهمها

التعليم والمياه والصحة والزراعة وخدمات المياه والسدود، وغيرها من الخدمات بهدف التخفيف من الفقر وتحسين الأوضاع المعيشية والمعيشية للمواطنين. وأكد أن دور المشروع كان ويزال ملحوظاً في استهداف التجمعات الفقيرة في المناطق النائية والمحتاجة، والتي هي الأساس في هذه الخدمات التي ساعدت الفقراء على ارتدخالهم من واقع أشد فقراً وبطالة إلى واقع يشعرون بوجودهم وكيانهم وأهميتهم في هذه المناطق. ورغم أن هذه الفئات مزودة بشكل عشوائي وغير منساق بين الريف والحضر، إلا أن الأعمال والمشاريع التي يقدمها المشروع وصلت إليهم وساهمت في تحسين مستوياتهم المعيشية. وفي الحفل الذي أقيم في مقر البنك

١,٤٧٩,٠٠٩،

بينما وصل العدد التراكمي للمستفيدين خلال المرحلتين الأولى والثانية إلى ١٢,٦١١,٠٠٧، منهم ٦,١٨٤,٥١٥ ذكوراً، و ٦,٤٢٦,٤٩٢ إناثاً.

#### نموذج جديد

وقال الكتاب إن مشروع الأشغال العامة قد أنشئ بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٦، الذي أصدره الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، بشأن الموافقة على اتفاقية القرض التنموي للمشروع والموقعة بين بلاندا وهيبقة التنمية الدولية "البنك الدولي". فيما أصدر رئيس مجلس الوزراء حينها قراراً برقم ٣ لسنة ١٩٩٦ بشأن تشكيل لجنة إدارة المشروع وتحديد المهام الأساسية لها.

وإلى إنشاء المشروع كضرورة ملحة لتلافي ومعالجة الآثار السلبية الناجمة عن برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية باعتباره نموذجاً جديداً في إعداد المشروعات وضوابطها وطريقة توزيعها وإجراءات تنفيذها.

## ١,٥٤٠ مليون دولار حجم تمويل المرحلة الثالثة من مشروع الأشغال العامة

ويعتبر مشروع الأشغال العامة أحد أهم المكونات الأساسية لشبكة الأمان الاجتماعي. وقد أنشئ هذا المشروع من أجل تحقيق عدة أهداف هي إيجاد أكبر قدر من فرص العمل للعمالة الماهرة وغير الماهرة، وتوفير الخدمات الأساسية للقطاعات الأكثر احتياجاً، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والبيئية للقطاعات الفقيرة، إلى جانب الارتقاء بمهنتي الميسرات والاستشارات الهندسية المحلية، والارتقاء بمستوى المشاركة الشعبية في العملية التنموية.

وقد كرم البنك الدولي في مايو الماضي مشروع الأشغال العامة ضمن أفضل أربعة مشروعات في العالم تكافح الفقر والبطالة وتعمل على تحقيق أهداف الألفية في قطاعات مختلفة. وفي الحفل الذي أقيم في مقر البنك

## المشروعات الصغيرة.. مساهم فاعل في الحد من البطالة وتخفيف الفقر

# المنشآت الصغيرة قادرة على التنوع الإنتاجي وتغطية الأسواق المحلية

الذي جعل هذه المشروعات ببناء عن الاستفادة من قروض وتسهيلات القطاع المصرفي الذي يعمل دوماً نحو المشروعات الكبيرة.. كما أن ضعف البنية التحتية بشكل إحدى المعوقات الكابحة أمام منشآت الأعمال الصغيرة والكبيرة على السواء.. هذا فضلاً عن صعوبات داخلية مثل نقص المهارات الفنية في التعامل مع التكنولوجيا الحديثة واختيار التقنية المناسبة، بالإضافة إلى غياب الآليات التنفيذية والإدارية لترجمة السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تنمية المشروعات الصغيرة.

وتؤكد الدراسة أن الارتقاء بمساهمة المشروعات الصغيرة في احتواء البطالة والفقر وتفعيل دورها في عملية التنمية يتطلب وفي كل الأحوال تذليل الصعوبات التي تحد من ديناميكية تطورها، والاستمرار في تهيئة الظروف المناسبة والملائمة والمحفزة وتحديث الوحدات الإدارية والتنظيمية المنوطة بهذه المشروعات وربطها بصورة ديناميكية بالعملية الإنتاجية بغية استنهاض قدرتها في التوسع والتجديد وبما يعزز موقعها الاقتصادي ويعظم دورها الاجتماعي.

وتشير الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تسهم في خلق الوظائف حتى في الاقتصاديات الصناعية الناضجة التي تعاني من البطالة الهيكلية. منوهة إلى أن هذه المشروعات تستخدم فنون إنتاج بسيطة نسبياً وكثيفة العمالة بما يتماشى مع ظاهرة وفرة العمل وندرة رأس المال في معظم البلاد النامية.

وتذكرت الدراسة أن منشآت الأعمال الصغيرة في بلادنا ساهمت إلى حد كبير في خلق فرص جديدة للتوظيف، وقربت المسافات للباحثين عن العمل، كما خففت من الضغوطات المزراية على أجهزة ومؤسسات الدولة في طلب التوظيف.

## أهم معوقات الصناعات الصغيرة ضعف التمويل وارتفاع تكلفة القروض الممنوحة

استطاعت أن تلي جانباً من طلب الأسواق المحلية وأن تقدم سلعاً وخدمات للفقراء في مقادير صغيرة لإشباع حاجات السكان الأساسية وبأسعار رخيصة تعجز عن تقديمها الصناعات الكبيرة. ولفت الصالح إلى أن الإهمام بالمشروعات الصغيرة سيعزز دورها الاقتصادي وفتح آفاق جديدة أمام المبادرين في حشد وتعبئة الإمكانيات المتاحة وتأييدها لخدمة التنمية المجتمعية بإعدادها الاقتصادية والاجتماعية.

وتطرق الدراسة إلى الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة أهمها صعوبة الحصول على التمويل اللازم لإقامة المشروعات نتيجة قصور الوظائف التنموية للقطاع المصرفي أو بسبب الإجراءات الإدارية والتكاليف المرتفعة للقروض، الأمر

ذلك ما أكدته دراسة حديثة أعدها الباحث الاقتصادي الدكتور طاهر مجاهد الصالحي، الذي أوضح في دراسته أن زيادة الدخول المحققة للفقراء من الأعمال الصغيرة سيكون لها أثر إيجابي لتدعيم الطلب على المنتجات والخدمات، وذلك ما قامت به الكثير من البلدان النامية في هذا المجال حيث قدمت تجارب ناجحة وياهرة باتجاه قيام المشروعات الصغيرة والصغير في بلدانها.

وأشارت الدراسة إلى الجهود التي بذلتها الحكومة في تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة نظراً لأهميتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وقدرتها الانتشارية في البيئات الاقتصادية والجغرافية. ويعتبر الباحث: "أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة أكثر كفاءة وقدرة في استخدام رؤوس الأموال والأسواق الصغيرة والدخول في الأنشطة الصغيرة التي لاتغري المشاريع الكبيرة بالتعامل معها أو الاقتراب منها، مشيراً إلى أن المشاريع الصغيرة تتطلب في معظمها الحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة، ولا تعتمد بالضرورة على فنون إنتاجية معقدة، كما هو الحال في معظم الصناعات الكبيرة...".

وتميزت هذه المشروعات وفقاً للأحصاءات المتاحة بقدرة فائقة على تنوع الهيكل الإنتاجي في البلاد، كما غلت عملياتها الإنتاجية مجالات مختلفة، حيث

